

ماهر الشريف*

القضية الفلسطينية في الكتابة التاريخية العربية هل هناك حاجة إلى تأريخ جديد؟**

عن هذا السؤال سأجته في الإجابة، وذلك بتحديد السياق الذي ظهر فيه السؤال، وعرض حالة البحث العربي في القضية الفلسطينية، من خلال التوقف عند أبرز محطات الوعي بهذه القضية كما عكسه بعض الكتابات التاريخية، ومن ثم التساؤل، في ضوء ذلك، عن مدى حاجتنا إلى مثل هذا التأريخ الجديد.

لكن قبل أن أمضي في عرضي، سأقدم بثلاث ملاحظات تمهيدية:

الأولى تتعلق بالعلاقة بين فلسطين من جهة، والتاريخ وكتابته من جهة أخرى. فالواقع، أن العلاقة بينهما علاقة خاصة بل فريدة، نجمت، في الأساس، عن كون الصهيونية مشروعاً سياسياً جعل من التراث اليهودي، الواقعي أو الأسطوري، أساساً لاستيلاء أمة وإقامة دولة. ويفسر وليد الخالدي، في تمهيد كتابه "قبل الشتات: التاريخ المصوّر للشعب الفلسطيني، 1876-1948" (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1987)، خصوصية هذه العلاقة ما بين فلسطين والتاريخ، فيكتب: "غالباً ما ينغمس أطراف النزاع في تاريخ نزاعهم، ويستحوذ تاريخ الظلم وخلفيته على المظلوم أكثر مما يفعل على الظالم. وتتأثر شدة هذا الاستحواذ وطوله على المظلوم بعدة عوامل: فهناك طبيعة الحيف الذي حل في المقام الأول؛ ثم موقف الأطراف الأخرى من هذا الحيف؛ وأخيراً لا آخر، مسلك الطرف المستبد الظالم بعد ما اقترفت يداه ما اقترفت. ويتابع الخالدي: "وفي حالة الفلسطينيين، وهم الطرف المظلوم في صراعهم مع الصهيونية، فإننا نجد أن هذه العوامل قد تضافرت معاً لتطيل وتشدد من وطأة استحواذ التاريخ عليهم."

بيد أن الصهيونية لم تفرض على الفلسطينيين والعرب الآخرين أن يجعلوا من

(*) مفكر فلسطيني مقيم بدمشق.

(**) في الأصل محاضرة أُلقيت في 21 أيار/مايو 2003، في إطار حلقة البحث الشهرية التي ينظمها المعهد الفرنسي للشرق الأوسط (المعهد الفرنسي للدراسات العربية في دمشق سابقاً)، بالتعاون مع أقسام الأدب العربي والتاريخ والفلسفة في جامعة دمشق.

التاريخ سلاحاً من أسلحة المواجهة، المتواصلة منذ أكثر من قرن، وإنما فرضت على كتابتهم التاريخية، بشكل أو بآخر، موضوعاتها ومحاور بحثها، وهو استخلاص زكّته دراستي لمشروع إميل توما التاريخي الذي اشتمل على أربعة عشر مؤلفاً، هدف معظمها، عبر رواية مغايرة للرواية الصهيونية، إلى إبراز استمرارية وجود الشعب الفلسطيني على أرضه وتأكيد انتمائه العربي ومشروعية نضاله من أجل حقوقه، وإلى دحض المقولات والأساطير التي أشاعتها الصهيونية، وبينها مقولة أن فلسطين "أرض بلا شعب، لشعب بلا أرض"، وأسطورة التاريخ "الأزلي" للصهيونية، ومقولة أن الشعب الفلسطيني لم يكن يمتلك، قبل بداية الهجرة والاستيطان اليهوديين، أية خصائص ثقافية مميزة، وأن حركته الوطنية لم تكن سوى تعبير عن ردة فعل "الإقطاعيين" التقليديين العرب تجاه عملية "التحديث" التي شرعت فيها الصهيونية (أنظر: ماهر الشريف، "إميل توما ودور التاريخ في معركة الثقافة الوطنية الفلسطينية"، كتاب قضايا وشهادات، نيقوسيا: مؤسسة عيبال للدراسات والنشر، العدد 4، خريف 1991، ص 284 - 312).

أمّا الملاحظة الثانية، فتتعلق بتحديد طبيعة القضية الفلسطينية ومحتواها. وهنا أشير إلى أن قضية فلسطين - ومن دون انتقاص أهمية أبعادها الدينية - هي، في المقام الأول، قضية سياسية، كانت وليدة عصر الاستعمار والحركات القومية، ونشأت عن الصراع الذي دار على الأرض الفلسطينية، اعتباراً من مطلع العشرينات، بين ثلاث قوى هي: الاستعمار البريطاني، والحركة الصهيونية، والحركة الوطنية التحررية للشعب الفلسطيني، علماً بأن مقدمات هذا الصراع كانت أخذت تتجمع منذ بدايات الاستيطان اليهودي سنة 1882، وانعقاد المؤتمر الصهيوني العالمي الأول سنة 1897، وانطلاق الموجة الثانية من الهجرة اليهودية في منتصف العقد الأول من القرن العشرين على أساس شعارَي "احتلال الأرض" و"احتلال العمل"، وصدور وعد بلفور ودخول قوات الجنرال أللنبي القدس في نهاية سنة 1917.

وتنطوي الملاحظة الثالثة على تحذير من خطر الوقوع في فخ ما سُمّي "المدرسة التوراتية"، التي ظهرت بين المؤرخين في الغرب في نهاية القرن التاسع عشر، وقامت على أساس العودة إلى التاريخ القديم لتبرير مشروعية الفكرة الصهيونية الحديثة بإقامة دولة يهودية في فلسطين. إذ على الرغم من الأسس الواهية التي تقوم عليها رواية هذه المدرسة، والتي سلط الضوء عليها الباحث كيث وايتلام في كتابه "اختلاق إسرائيل القديمة: إسكات التاريخ الفلسطيني" (الكويت: عالم المعرفة، 249، أيلول/سبتمبر 1999)، فإنها تركت - وإن بصورة غير مباشرة - أثراً في اتجاه في الكتابة التاريخية العربية انتعش في النصف الثاني من الثمانينات، وهو اتجاه دراسة

الحضارة والتاريخ القديم في فلسطين. ففي كتابه: "التوراة جاءت من جزيرة العرب" (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1986)، افترض كمال صليبي أن البيئة التاريخية للتوراة لم تكن في فلسطين وإنما في غرب شبه الجزيرة العربية، بمحاذاة البحر الأحمر. واعتبر، من منطلق الاختلاف القائم بين مفهوم "بني إسرائيل" ومفهوم "اليهود" و"اليهودية"، أن يهود التوراة من بني إسرائيل انقرضوا أو امتزجوا بشعوب أخرى، في حين أن اليهودية، كديانة وضع أسسها أصلاً أنبياء من بني إسرائيل، استمرت في الانتشار بعد زوالهم ولا تزال منتشرة بين شعوب لا تمت إلى بني إسرائيل بصلة، الأمر الذي يعني - كما يستخلص - أن يهود التوراة من بني إسرائيل "انقرضوا، ولا حق لليهود اليوم في فلسطين، [فهم] ليسوا استمراراً تاريخياً لبني إسرائيل ليكون لهم شيء يُسمى حقوق بني إسرائيل، وذلك أكانت أرض بني إسرائيل أصلاً في فلسطين أو في غير فلسطين." أمّا بيان نويهض الحوت، فقد أرجعت جذور قضية فلسطين، في كتابها "فلسطين: القضية. الشعب. الحضارة. التاريخ السياسي من عهد الكنعانيين حتى القرن العشرين (1917)" (بيروت: دار الاستقلال للدراسات والنشر، 1991)، إلى عهد الكنعانيين، وحاولت بصورة غير مباشرة بلورة رواية مغايرة لرواية "المدرسة التوراتية" من خلال الإجابة عن ثلاثة أسئلة طرحتها وهي: فلسطين لمن؟، من شعبها؟، وما قضيتها؟، لتخلص إلى الدعوة إلى اعتماد رؤية شاملة في دراسة تاريخ فلسطين أطلقت عليها اسم "فلسطينولوجيا". وأنا إذ لا أتحفظ من التوجه نحو دراسة التاريخ القديم، إلا أنني أرى - بالاستناد إلى تأكيدي أن قضية فلسطين قضية سياسية في المقام الأول نشأت وتطورت في القرن العشرين - أننا لسنا بحاجة، كمؤرخين فلسطينيين وعرب، إلى البحث في هذا التاريخ القديم عن حجج تزكّي روايتنا لتاريخ الصراع وتؤكد مشروعية مطالبتنا بحقوقنا الوطنية على الأرض الفلسطينية. ولا بد من الإشارة، في هذا السياق، إلى أن فلسطين لم تكن تشكل قبل انتهاء الحرب العالمية الأولى وفرض نظام الانتداب وحدة جغرافية وإدارية وسياسية قائمة بذاتها، كما أن الحركة الوطنية للشعب العربي في فلسطين لم تبرز بصورة واضحة إلا بعد دخول القوات الفرنسية دمشق في تموز/يوليو 1920 وتفرع الحركة القومية العربية الجامعة التي كان مركزها دمشق إلى جداول "إقليمية"، على حد تعبير إميل توما. وقد بينت في كتابي: "البحث عن كيان: دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني، 1908 - 1993" (نيقوسيا: مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، 1995)، أن تبلور شخصية "وطنية" فلسطينية، في العصر الحديث، تم بالتوازي مع انطلاق الاستيطان الصهيوني، وأن الإحساس بالخطر الصهيوني المتنامي ساعد على بروز وعي "وطني" فلسطيني. وكان رشيد الخالدي حذراً، من جهته، في كتابه "الهوية الفلسطينية: بناء

الوعي الوطني الحديث" (نيويورك: منشورات جامعة كولومبيا، 1997)، وكما يذكر موسى البديري في عرضه لهذا الكتاب ("مجلة الدراسات الفلسطينية"، بيروت، العدد 35، صيف 1998، ص 185 - 193)، من "النزعة العامة، في معظم الكتابات الفلسطينية الملتزمة، إلى رؤية هوية فلسطينية جوهرية تعود إلى الماضي البعيد"، معتبراً أن العرب الفلسطينيين امتلكوا عدة مفاهيم متداخلة للهوية، وأن نكبة 1948 كانت "حجر الزاوية" في تشكل هويتهم الوطنية.

وبالعودة إلى السؤال الذي انطلقت منه، أقول إن سؤال الحاجة إلى تاريخ عربي جديد قد طرح بالارتباط الوثيق بظاهرة "التأريخ الجديد" في إسرائيل، وما أثارته من نقاشات بين صفوف الباحثين والمنتقنين العرب.

وكان الحديث في إسرائيل عن "التأريخ الجديد" بدأ بعد أن أطلق بني موريس، أستاذ التاريخ في جامعة بن - غوريون في بئر السبع، هذه التسمية، في مقال نشره في خريف سنة 1988 في دورية *Tikkun* الصادرة في نيويورك بعنوان: "التأريخ الجديد: إسرائيل تواجه ماضيها"، على أبحاث زميلين له، هما إيلان بابيه وأفي شلايم، سعت لإعادة النظر في الرواية الإسرائيلية الرسمية لتاريخ الصراع العربي - الإسرائيلي. وارتبط ظهور هذا "التأريخ الجديد" برفع السرية، في نهاية السبعينات، عن المحفوظات الإسرائيلية (والبريطانية) العائدة إلى سنة 1948، الأمر الذي أتاح لعدد من الباحثين الفرصة للبحث في هذه المحفوظات عن وقائع تاريخية جديدة تعود إلى تلك السنة، التي شهدت حدثين رئيسيين مترابطين: ولادة دولة إسرائيل، من جهة، وتشريد القسم الأعظم من سكان فلسطين العرب وبروز مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، من جهة أخرى. ويرى بعض المتابعين لهذه الظاهرة، ومنهم دومينيك فيدال، أن الغزو الإسرائيلي للبنان في صيف سنة 1982، والذي لم يكن مبعثه أي خطر كان يتهدد إسرائيل، والانتفاضة الشعبية والسلمية التي اندلعت في المناطق الفلسطينية المحتلة في نهاية سنة 1987، والتي كان من ثمارها إطلاق حوار مسؤول لا سابق له بين مثقفين فلسطينيين ومثقفين إسرائيليين، قد تركا تأثيراً ملموساً في توجهات هؤلاء "المؤرخين الجدد"، الذين رأوا أن التاريخ الرسمي والأكاديمي الإسرائيلي "القديم" تطبع بطابع أيديولوجي صارخ وطغت عليه الأساطير، الأمر الذي أضعف حرية البحث والتفكير وعطل ممارسة النقد الذاتي، وأن الأوان آن من أجل تحرير هذا التاريخ من سطوة الأيديولوجيا، وطرح أساطيره جانباً، وإعادة التعرف على الماضي بروح نقدية.

وكان صدر في الثمانينات عدد من الدراسات مهّد الطريق أمام ظاهرة "التأريخ الجديد"، من أبرزه كتاب الصحافي والمؤرخ توم سيغف: "1949: الإسرائيليون الأوائل"،

الذي صدر باللغة العبرية سنة 1984 (وصدرت ترجمته العربية عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية في بيروت سنة 1986)، وكتاب الصحافي الآخر سيمحافلان: "ميلاد إسرائيل: الأساطير والحقائق"، الذي صدر باللغة الإنكليزية في لندن وسيدني سنة 1987. وقد تضمن الكتاب الأول تحليلاً نقدياً لحكاية الإسرائيليين الأوائل، التي لم تكن - وفقاً لمؤلفه - حكاية "الأمل الكبير" و"الروح الريادية" فحسب، كما تزعم الرواية الرسمية، بل كانت أيضاً حكاية "السعي المتهافت والإنساني جداً وراء الحياة الرغيدة ورفاه الفرد، كل شخص لنفسه، وأحياناً على حساب الآخرين"، بينما انطوى الكتاب الثاني على أول محاولة لتفنيد أسطورة "خطر الإبادة" الذي واجهه التجمع الاستيطاني اليهودي في فلسطين (الييشوف)، والتي تزعم أن العرب كانوا متفوقين عدداً وعدة في حرب 1948، وأن اليهود خاضوا في تلك السنة صراعاً غير متكافئ، لم تكن موازين القوى لمصلحتهم فيه، لكن النصر كان حليفهم.

وفي كتابيهما الصادرين باللغة الإنكليزية أيضاً سنة 1988: "بريطانيا والنزاع العربي - الإسرائيلي، 1948 - 1951" (لندن)، و"تواطؤ عبر الأردن: الملك عبد الله، الحركة الصهيونية وتقسيم فلسطين" (أكسفورد)، عاد كل من إيلان بابيه، الأستاذ المحاضر في جامعة حيفا، وآفي شلايم، أستاذ العلاقات الدولية في جامعة أكسفورد، إلى هذه الأسطورة، حيث بيّنا أن القوات العسكرية الصهيونية تمتعت خلال حرب 1948 بتفوق عددي وعتادي على الجيوش العربية مجتمعة، وأبرزوا عوامل القوة التي امتلكتها دولة إسرائيل لدى ولادتها، والتي تمثلت في التأييد الدولي الواسع لقيامها، وفي انقسام العالم العربي وضعفه، وفي الاتفاق الذي تم بين الأمير عبد الله والوكالة اليهودية وقضى بالألّا يتجاوز الجيش الأردني حدود الدولة اليهودية كما تحدت في قرار تقسيم فلسطين الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في مقابل ضم الضفة الغربية إلى إمارة شرق الأردن، وكذلك في الدعم الذي قدمته الحكومة البريطانية لمشروع إقامة الدولة اليهودية. وفي شأن هذه النقطة الأخيرة، خالف بابيه وشلايم المؤرخين الإسرائيليين "التقليديين" الذين زعموا دوماً أن سلطات الانتداب البريطاني سعت للحؤول دون قيام دولة يهودية في فلسطين، وذلك عندما كشفنا حقيقة أن تلك السلطات سعت، في الواقع، ونجحت في الحؤول دون قيام دولة عربية. كما فنّد آفي شلايم، في كتابه "الجدار الحديد: إسرائيل والعالم العربي"، الذي صدر باللغة الإنكليزية في أكثر من طبعة منذ نهاية سنة 1999، أسطورة أخرى شائعة في المجتمع الإسرائيلي تزعم أن العرب هم الذين رفضوا منذ سنة 1948 مصافحة يد السلام التي مدتها إسرائيل، وأن تعنتهم هو الذي أفضّل كل الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية سياسية لهذا النزاع. وقد وصف إدوارد سعيد هذا الكتاب بأنه "سجل تاريخي متجرد من

العاطفة وخال من الأساطير لعلاقة إسرائيل ذات الطابع الاستفزازي المتعمد مع العرب.

غير أن الكشف الأهم من كشوفات هؤلاء "المؤرخين الجدد" تم على يد بني موريس، الذي دحض في كتابه "ولادة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، 1947 - 1949"، الصادر باللغة الإنكليزية سنة 1987 عن منشورات جامعة كمبردج، أسطورة "تأسيسية" تزعم أن الفلسطينيين رحلوا في معظمهم عن أرضهم بصورة طوعية، أو بتأثير دعاية الجيوش العربية التي حثتهم على الهجرة. وبحسب الصحافي الفلسطيني في إسرائيل يوسف الغازي، فإن اهتمام بني موريس بمشكلة اللاجئين الفلسطينيين برز في إبان الاجتياح الإسرائيلي للبنان في صيف سنة 1982، إذ أُتيحت له في إطار عمله الصحافي في لبنان فرصة مقابلة عدد من اللاجئين والاستماع إلى شهاداتهم عن أحداث 1948. وبعد أن شرع في إعداد بحث عن منظمة البلماح العسكرية، وقعت بين يديه وثيقة تتضمن الأمر الذي أصدره يتسحاق رابين بطرد العرب من مدينة اللد، فلاحظ أن مضمون تلك الوثيقة يختلف عن الدعاية الرسمية، وهذه القناعة تعززت لديه بعد اطلاعه على محفوظات الجيش الإسرائيلي وعلى محفوظات وزارتي الخارجية والأقليات. وهكذا اندفع بني موريس على طريق دراسة الأسباب التي جعلت أغلبية الفلسطينيين تترك أرض وطنها سنة 1948، وتوصل، على الرغم من انتقائيته في التعامل مع المصادر ومن إنكاره وجود مخطط صهيوني معدّ مسبقاً لترحيل الفلسطينيين قسراً عن وطنهم، إلى استخلاص فحواه أن رحيل الفلسطينيين عن قراهم ومدنهم تم، غالباً، بفعل ضغط القوات العسكرية اليهودية، التي لم تتورع عن ارتكاب عدد من المجازر.

وبالتوازي مع ظاهرة "التأريخ الجديد"، شهدت إسرائيل ظاهرة أكاديمية أخرى تمثلت في التيار الذي أُطلق عليه اسم "علماء الاجتماع الانتقاديين"، وهو تيار كان أخذ يتبلور منذ السبعينات على أساس نظرة نقدية إلى المجتمع الإسرائيلي، تنطلق من التعدد الإثني والثقافي الذي يميزه، ومن التناقضات الداخلية التي يشهدها، لتقارن بين واقع هذا المجتمع وبين حلم "بوتقة الصهر" في إطار "دولة اليهود" الذي راود مخيلة رواد الصهيونية. ويُنظر إلى باروخ كيمرلنغ، أستاذ السوسولوجيا والأنثروبولوجيا في الجامعة العبرية في القدس ("الصهيونية والأرض"، الصادر سنة 1983)، وعرشون شافير، أستاذ السوسولوجيا في جامعة كاليفورنيا، سان دييغو ("الأرض، والعمل وأصول النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، 1882 - 1914"، الصادر بالإنكليزية سنة 1989)، وأوري بن - إيعيزر، الأستاذ المساعد في جامعة حيفا ("تكوّن النزعة العسكرية الإسرائيلية، 1936 - 1956"، الذي صدر باللغة العبرية سنة

1995، ثم بالإنكليزية سنة 1998)، بصفتهم من أبرز ممثلي هذا التيار، الذي طرح على نفسه مهمة العمل على "تصفية الواقع الاستعماري" الإسرائيلي. ففي كتابه المذكور، أكد غرثون شافير أن حركة الهجرة اليهودية تطبعت بطابع استعماري منذ بدايات الاستيطان، حيث برزت منذ سنوات 1880 حتى ولادة دولة إسرائيل بصفتها تنوعاً من تنوعات الحركات الاستعمارية الأوروبية، ولا سيما بعد أن أقامت الموجة الثانية من الهجرة اليهودية إلى فلسطين (1903 - 1914) نمطاً من مستعمرة استيطانية يهودية صافية على قاعدة شعاري "احتلال الأرض" و"احتلال العمل"، أتاحت للمستوطنين اليهود أن يملكوا الشعور بالتجانس الإثني والثقافي، وأدت إلى تسعير حدة الصراع القومي في فلسطين. أمّا أوري بن - إيعيزر، فقد بين، في كتابه المشار إليه، أن زعماء الحركة الصهيونية، وعلى رأسهم حاييم وايزمن ودافيد بن - غوريون، صاروا يعتبرون منذ الثلاثينات أن الحل الوحيد لـ "المسألة العربية" في فلسطين يتمثل في تهجير العرب الفلسطينيين إلى شرق الأردن والعراق، وأنهم ظلوا ينتظرون الفرصة لتنفيذ مخططات الترحيل القسري للفلسطينيين إلى أن وجدوها بعد صدور قرار تقسيم فلسطين الدولي ومن ثم دخول الجيوش العربية فلسطين. ويشدد باروخ كيمرلنغ على مصلحة المجتمع الإسرائيلي في تصفية "الواقع الاستعماري" الحالي المتمثل في الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة، إذ يعتبر أن "الاحتلال والتوسع يفسدان المجتمع الإسرائيلي من داخله ويهددان، على المدى البعيد، قدرة إسرائيل على البقاء". وكما يذكر شافير، فإن "التأريخ الجديد" و"علم الاجتماع النقدي" يشتركان في كثير من الاهتمامات، إلا أن هناك اختلافاً بينهما في المقاربة: "ففي حين يهتم المؤرخون الجدد بما يسمونه أساطير المجتمع الإسرائيلي... فإن علم الاجتماع النقدي يركز على البنية التحتية الأيديولوجية للمجتمع".

ومع أن ظاهرة "التأريخ الجديد" لم تتجاوز جدران الجامعات، وبقي تأثيرها محدوداً داخل المجتمع الإسرائيلي، إلا أنها جوبهت بمعارضة شديدة من ممثلي الوسط الأكاديمي "التقليدي". فقد حملت المؤرخة أنيتا شابيرا بشدة على المعبرين عن هذه الظاهرة، واتهمتهم بمناهضة الصهيونية والتواطؤ على "الأسس الأخلاقية والفلسفية للدولة"، واعتبر المؤرخ شبتاي طيفت أنهم، من خلال تبنيهم فكرة أن إسرائيل ولدت في الخطيئة، يشككون في شرعية الدولة اليهودية وفي حقها في الوجود، في حين استخف أفرام كارش، أستاذ الدراسات المتوسطة في كنغر كوليغ بجامعة لندن، في كتابه "فبركة التاريخ الإسرائيلي: (المؤرخون الجدد)"، الصادر في لندن سنة 1997، بأهمية كشوفاتهم وشكك في الطابع العلمي للمناهج التي اتبعوها في دراساتهم. وقد أدت هذه المعارضة الشديدة، بالإضافة إلى إخفاق مفاوضات السلام بين الفلسطينيين

والإسرائيليين في كامب ديفيد، واندلاع الانتفاضة الثانية، والتركيز الفلسطيني على حق العودة، وانتعاش أجواء "الإجماع القومي" اليميني من جديد في إسرائيل، إلى تراجع الحديث عن ظاهرة "التأريخ الجديد"، وما رافقها من جدل بشأن ما سُمي "ما بعد الصهيونية"، وإلى قيام بعض هؤلاء "المؤرخين الجدد"، وفي مقدمهم بني موريس، بإعادة النظر في مواقفهم. فهذا الأخير، وعلى الرغم من كونه تطرق، في كتابات صدرت له في التسعينات، إلى دور إسرائيل في إهدار فرص السلام وإلى سياستها في منع عودة اللاجئين الفلسطينيين، تراجع في الفترة الأخيرة عن مواقفه هذه ورفض بصورة حازمة تحميل إسرائيل والحركة الصهيونية أية مسؤولية، أخلاقية أو سياسية، عن مأساة تشريد الفلسطينيين وعن تضييع فرص السلام، معتبراً، في تصريح أدلى به إلى ملحق صحيفة "يديعوت أحرونوت" في 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2001، أن المسؤولية كلها تقع على عاتق العرب الذين بادروا إلى شن الحرب، إذ أعلن: "لقد كشفت للإسرائيليين حقيقة الوقائع التاريخية في سنة 1948، لكن العرب هم الذين بدأوا المعارك. فلماذا يجب أن نتحمل مسؤولية مشكلة اللاجئين؟ العرب خاضوا الحرب وهم الذين يتحملون المسؤولية." ثم أضاف: "منذ ثلاثينات القرن العشرين، واصل الفلسطينيون بعناد رفضهم التوصل إلى أي تسوية... لقد وافق الإسرائيليون دوماً على الحل السياسي، لكن العرب هم الذين رفضوه دوماً."

إن ظهور التأريخ العربي الحديث بشأن قضية فلسطين يعود إلى منتصف ثلاثينات القرن العشرين. ففي سنة 1937، صدر كتاب عيسى السفري: "فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية" (مكتبة فلسطين الجديدة في يافا) ليكون، على الأغلب، أول كتاب يحدد بوضوح أن قضية فلسطين نشأت عن عاملين: وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني، وصدور وعد بلفور. ويستخلص أن من أهم ظواهر الثورة التي اندلعت سنة 1936 اتساع أفق القضية الفلسطينية وتحولها من قضية محلية إلى قضية عربية عامة. وكان سبق كتاب السفري ظهور عدة كتب تاريخية، لمؤلفين غير متخصصين، تركّز بعضها على تاريخ القدس، مثل كتاب الأديب القاص خليل بيدس: "تاريخ القدس" (1922). وكما يلحظ عدنان أبو غزالة في دراسته عن التأريخ في عهد الانتداب، فإن مؤرخي ذلك العهد، مثل محمود العابدي وعارف العارف وقدري طوقان ورفيق التميمي ومحمد عزة دروزة، تأثروا بنزعتين إسلامية وعروبية، وسعوا، من خلال إحياء الماضي وتأكيد علاقات العرب التاريخية بفلسطين، لدحض المزاعم التاريخية الصهيونية وتنمية الوعي القومي العربي، لكنهم تركوا جوانب كثيرة في التاريخ لم يقتربوا منها، كالجانب الاقتصادي الاجتماعي، كما أنهم أهملوا النظرية السياسية بالكامل.

ومع أن عقد الخمسينات، الذي توطن فيه الاتجاه العروبي، شهد ظهور عدد من الدراسات العلمية، كدراسات أحمد طربين، والجادة، كدراسة أكرم زعيتر عن القضية الفلسطينية (القاهرة: دار المعارف، 1955)، إلا أن الوعي بهذه القضية في الكتابة التاريخية بقي، في الغالب، نابعاً من الذكريات التي سجلها شهود عيان على الأحداث (إميل الغوري، ومحمد عزة دروزة، وعارف العارف)، ومحكوماً بنظرة مثالية غير نقدية إلى أسباب النكبة وإلى مستقبل دولة إسرائيل. وظلت هذه النظرة المثالية سائدة في بعض الكتابات التي ظهرت في الستينات، مثل كتاب الليبي مسعود أبو يصير: "جهاد فلسطين خلال نصف قرن" (بيروت: دار الفتح للطباعة والنشر، 1968). فهذا الكتاب الذي طبع مرتين خلال أشهر قليلة، استند إلى كتب معروفة وإلى عدد من الدوريات العربية والفلسطينية، واختزل مؤلفه قضية فلسطين إلى "مؤامرة خطيرة" نسجت خيوطها بريطانيا، وتسابقت "الدول الصليبية" إلى تأييدها، ونجحت الصهيونية بفضلها في احتلال فلسطين "باسم الدين"، وربطت "بين احتلالها الحالي وذكريات سليمان وداود والشعب المختار الذي قتل النبيين"، لكن شعب فلسطين تصدى لهذه المؤامرة وصمد في وجهها ثلاثين عاماً، وهو بحاجة، من أجل "إنهاء المشكلة من أساسها وتصفيتها أدياً"، إلى جهد "مئات الملايين من المسلمين في شتى بقاع العالم". والمفارقة أن هذا النوع من الكتابات لم يختلف كلياً، على الرغم من التطور الذي طرأ على مناهج ومصادر البحث في هذه القضية. ففي سنة 1988، صدر في الكويت كتاب بعنوان "كيف ضاعت فلسطين: دراسة للمؤثرات الاقتصادية والثقافية والسياسية في ضياع فلسطين" (مكتبة المعلا)، أصدره أكاديمي سعودي هو الدكتور عيسى بن محمد الماضي، وافتتحه بمقدمة تقول: "إن ضياع فلسطين، ومن قبلها شرق أوروبا والأندلس وديار كثيرة، من أيدي المسلمين لهو دلالة على التراجع المستمر للمسلمين أمام قوى الكفر". وبعد أن يحاول المؤلف تحليل مناحي الحياة الاقتصادية والثقافية والسياسية في فلسطين، يخلص إلى أن ضياع فلسطين نجم عن زوال عقبتين كانتا تعترضان مشروع الوطن القومي اليهودي، هما: وجود السلطان عبد الحميد، الذي وقف في وجه المطامع اليهودية وكان "ضحية فلسطين وشهيداً الأول"، ووجود روسيا القيصرية، التي كانت حكومتها "شديدة التمسك بالتقاليد المسيحية الأورثوذكسية"، وترنو بعيني "الإيمان العميق" إلى الأماكن المقدسة في فلسطين.

غير أن استمرار هذا النوع من الدراسات لم يحجب حقيقة تعمق الطابع العلمي للكتابة التاريخية التي راحت تظهر في الستينات، وذلك نتيجة عاملين رئيسيين: تأسيس مؤسسات بحثية متخصصة، مثل مؤسسة الدراسات الفلسطينية ومركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، وظهور مؤرخين محترفين من خريجي الجامعات العربية والغربية، وضمنهم عبد اللطيف الطيباوي ("المصالح البريطانية في

فلسطين، 1800 – 1901"، لندن، 1961)، وأنيس صايغ ("الهاشميون وقضية فلسطين"، و"فلسطين والقومية العربية"، بيروت، 1966). وفي سنة 1967، أصدر ناجي علوش دراسة رائدة في نوعها، عن المقاومة الفلسطينية في عهد الانتداب، بعنوان "المقاومة العربية في فلسطين، 1917 – 1948" (بيروت، دار الطليعة)، تميّزت، على الرغم من افتقارها إلى المصادر الأولية، بطابعها النقدي، إذ وجّه مؤلفها، بعد أن أجرى تحليلاً سريعاً للواقع الاقتصادي الاجتماعي في فلسطين، انتقادات لاذعة إلى القيادة الفلسطينية، الممثلة لـ "طبقة الزعامات والوجاهات"، واتهمها بالمهادنة والتخلف وضيق الأفق، وأخذ عليها رهانها "على حصان خاسر" بعد تعاونها مع إيطاليا وألمانيا منذ أواخر الثلاثينات، معتبراً أنها "فشلت دولياً، وفشلت عربياً وفشلت محلياً، بينما نجح خصومها الصهيونيون على الجبهات كلها".

وشهد عقد السبعينات تكاثر الدراسات العلمية، التي راح أصحابها يبحثون عن المصادر الأولية وينقبون في محفوظات وزارتي الخارجية والمستعمرات البريطانيتين، وفي محفوظات المنظمة الصهيونية، وفي الوثائق الفلسطينية المتوفرة، حيث أصدر عبد الوهاب الكيالي، منذ سنة 1970، كتاباً قيماً بعنوان "تاريخ فلسطين الحديث" (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر)، استند في إعداده إلى وثائق المحفوظات البريطانية بوجه خاص، وتضمن نظرة نقدية إلى سياسات القيادات العربية والفلسطينية تجاه الصراع، حيث أرجع مؤلفه أسباب فشل ثورة 1936 – 1939 في فلسطين إلى افتقاد توازن القوى بين عرب فلسطين وأعدائهم نتيجة التجزئة العربية، ووجود حكومات عربية تابعة للاستعمار، واتصاف القيادة الفلسطينية بضيق الأفق ومحدودية الطموح، ولجوءها إلى سياسة المهادنة، وغياب تنظيمات جماهيرية واسعة بسبب تخلف القيادة وتخلف المجتمع. وظل الطابع السياسي هو الغالب على معظم الكتابات التي ظهرت في ذلك العقد، حيث كان غرض الباحثين الرئيسي، من خلال العودة إلى جذور النضال الفلسطيني ضد الاستعمار والصهيونية، تأكيد أن حركة المقاومة، ممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها، لم تكن نبتة غريبة وإنما كانت امتداداً لحركة فلسطينية برزت في شكلها الجيني في أواخر العهد العثماني، وامتلكت وعياً مبكراً بمخاطر الصهيونية (كما حاولت أن تبين خيرية قاسمية في دراساتها عن الصدى المبكر للنشاط الصهيوني)، ثم تطورت في عهد الاحتلال البريطاني (كما أظهر عادل حسن غنيم في دراسته عن "الحركة الوطنية الفلسطينية من 1917 إلى 1936"، التي صدرت في القاهرة سنة 1974 عن الهيئة المصرية العامة للكتاب). كما ظهرت في تلك الفترة دراسات عن الانتداب البريطاني وسياساته (كامل محمود خلة)، وعن الهجرة اليهودية، وعن تاريخ الحركة الصهيونية وتاريخ تنظيماتها العسكرية، وعن نشأة الوكالة

اليهودية وتطورها (صبري جريس، وعبد الحفيظ محارب، ومحمد عبد الرؤوف سليم). كما راحت تصدر دراسات تتصدى، بارتباط وثيق بتطور الأحداث السياسية على ساحة العمل الوطني الفلسطيني، لقضايا وإشكاليات محددة، كدراسة عيسى الشعبي عن إشكالية الكيانية والوعي الذاتي بها وتطورها المؤسساتي (1979)، ودراسة عصام سخيني عن إشكالية الدولة وجذورها في التاريخ الفلسطيني (1985).

وظل هذا التوجه البحثي حاضراً في الكتابة التاريخية عن القضية الفلسطينية طوال عقد الثمانينات، حيث استأثر الفكر السياسي الفلسطيني وجذور إشكالية الرفض والقبول في إطاره، والقيادات والمؤسسات السياسية الفلسطينية قبل سنة 1948، ومنظمة التحرير الفلسطينية وجذورها ومساراتها، باهتمام عدد متزايد من الباحثين (فيصل حوراني، وأسعد عبد الرحمن، وبيان نويهض الحوت، وإبراهيم أبراش، وسميح شبيب)، وبرزت أبحاث تصدت لدراسة جذور وتطور تيارات سياسية وفكرية معينة (دراسات موسى البديري وماهر الشريف عن الحركة الشيوعية في فلسطين). ونجم عن تنامي الدور النضالي لتعبيرات الإسلام السياسي، عقب اندلاع الانتفاضة في نهاية سنة 1987، صدور عدد من الدراسات التي سعت، من منطلقات متعددة، لتتبع المسار التاريخي الذي قطعه هذا التيار منذ ظهور تنظيماته الأولى في فلسطين الانتدابية، تميّزت بينها الدراسة التي أصدرها زياد أبو عمرو، في سنة 1989، عن "الحركة الإسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة" (عكا، دار الأسوار). وبعد انطلاق مفاوضات السلام في مدريد، توجه عدد من الباحثين نحو الكشف عن الجذور التاريخية لمساعي السلام، حيث رجع محمد حسنين هيكل، في دراسة طويلة تميّزت بطابعها النقدي، واحتوتها ثلاثة أجزاء، إلى المفاوضات السرية بين العرب والإسرائيليين (1996)، في حين عاد عبد العظيم رمضان، في دراسة اعتمدت المنهج التبريري، إلى الأصول التاريخية لمساعي السلام العربية - الإسرائيلية (1993).

ومن جهة أخرى، وفي الإطار السياسي نفسه، ظهرت عدة دراسات حاولت أن ترصد مواقف الشعوب العربية وقواها السياسية، ولا سيما في الدول المحيطة بفلسطين، من القضية الفلسطينية. ففي كتابها: "مصر وفلسطين" (الكويت، سلسلة عالم المعرفة، 1980)، قامت عواطف عبد الرحمن، استناداً إلى الصحف، بقياس اتجاهات الرأي العام المصري وأحزابه السياسية تجاه القضية الفلسطينية في العشرينات والثلاثينات والأربعينات، وتوصلت إلى نتيجة مثيرة فحواها أن اهتمام المصريين بقضية فلسطين وتحسسهم بمخاطر الصهيونية يرجعان إلى عقد العشرينات، وأن فلسطين كانت هي البداية السياسية والفكرية لاكتشاف مصر عروبته. أمّا حسان علي حلاق، فقد رصد، في الدراسات التي صار يصدرها اعتباراً من سنة 1980، تطور

مواقف اللبنانيين من قضية فلسطين ودور ما كان يُعرف باسم "اتحاد الأحزاب اللبنانية" في مكافحة الصهيونية وأطماعها في لبنان نفسه، وسلط الضوء على التشجيع الذي قدمته الحركة الصهيونية، في منتصف الثلاثينات، لاتجاه لبناني محدود التأثير كان يدعو إلى إنشاء وطن قومي مسيحي في لبنان يقابله إنشاء وطن قومي يهودي في فلسطين.

وكانت متطلبات تعميق المعرفة العلمية فرضت، منذ مطلع الثمانينات، توسيع حقول الكتابة التاريخية ودوائر اهتمامها، بحيث صار البحث في قضية فلسطين يتجه، أكثر فأكثر، في اتجاه المقاربة الاقتصادية - الاجتماعية الساعية لتكوين تصوّر دقيق في شأن طبيعة المجتمع العربي الفلسطيني قبل وقوع النكبة وتحديد ملامح كل فئة من فئاته، ولتسليط الضوء على الأصول الاجتماعية للصراع، وعلى دور السياسات الصهيونية والاستعمارية البريطانية في الحوّل دون تحوّل المجتمع الفلسطيني إلى مجتمع حديث، وأثر ذلك في بقاء النخب التقليدية على رأس الحركة الوطنية العربية الفلسطينية. وفي هذا الاتجاه، واستكمالاً لدراستين رائدتين كان أصدرهما كل من سعيد حمادة عن "النظام الاقتصادي في فلسطين" (1939)، ومحمد يونس الحسيني عن "التطور الاجتماعي والاقتصادي في فلسطين العربية" (1946)، صدرت، في ذلك العقد، دراسات كثيرة عن أحوال التعليم زمن الانتداب، وعن أحوال الزراعة ونظام ملكية الأرض، وعن أحوال التجارة، وعن أحوال الصناعة، وعن نشوء وتطور الطبقة العاملة وحركتها العمالية والنقابية... إلخ. وكان صدر في سنة 1980 كتاب متميز لروز ماري صايغ بعنوان: "الفلاحون الفلسطينيون من الاقتلاع إلى الثورة" (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية)، استند في الأساس إلى التاريخ الشفهي؛ وفيه انتقدت المؤلفة التقديم الرسمي، العربي والفلسطيني، لقضية فلسطين، وضعف المضمون الإنساني والاجتماعي فيه، وأكدت، عبر تسجيلها خبرة الفلسطينيين الذين تشردوا وأقاموا بمخيمات لبنان، أن "الانتماء الفلسطيني، الذي لم يشكّل قط رفضاً للعروبة، كان ردة فعل إنسانية طبيعية للاجئين تعرضوا للتشهير واتهمهم البعض، في ظل الافتقار إلى تأريخ عربي صحيح لعملية الاقتلاع، بأنهم باعوا أرضهم، أو هربوا بجبن من وطنهم.

وصدر في عقد الثمانينات أيضاً القسم العام من "الموسوعة الفلسطينية" في أربعة مجلدات (دمشق، 1984)، ثم صدر سنة 1990، بإشراف أنيس صايغ، القسم الثاني منها، وذلك في ستة مجلدات، خصّصت للدراسات الخاصة التي توزعت على الدراسات الجغرافية، والدراسات التاريخية، ودراسات الحضارة، ودراسات القضية الفلسطينية بمختلف أبعادها.

يقدر خالد الحروب أن مقالة نور مصالحة عن "التأريخ الإسرائيلي الجديد لميلاد إسرائيل واللجوء الفلسطيني"، التي صدرت سنة 1990، كانت "أول انتباه عربي مركز بشأن المؤرخين الجدد". والواقع، أن النقاش الذي أثارته ظاهرة "التأريخ الجديد" في إسرائيل بين صفوف الباحثين والمثقفين العرب أدى إلى بروز ثلاثة اتجاهات عبّرت عن مواقف متباينة منها، حيث حذر ممثلو الاتجاه الأول من المبالغة في أهمية ظاهرة "المؤرخين الجدد" وكشوفاتهم، ورأوا فيها محاولة "لإيجاد مخرج للمأزق الأخلاقي الذي تجد إسرائيل نفسها فيه" - على حد تعبير الكاتب والدبلوماسي العربي كلوفيس مقصود - في حين أشاد ممثلو الاتجاه الثاني بهذه الظاهرة، ودعوا - كما فعل الصحافي والكاتب جهاد الزين - إلى البحث عن "مؤرخين جدد" عرب يملكون شجاعة وكفاءة التصدي لبعض الروايات "الرسمية" السائدة عن تاريخنا الحديث. وكان عدد من الباحثين الإسرائيليين دعا صراحة إلى قيام مثل هذا التأريخ العربي الجديد، بل إن الأكاديمي والدبلوماسي شمعون شمير ذهب إلى حد الدعوة إلى الانتقال من تدوين التاريخ في كل طرف منفرد إلى "التاريخ المؤتلف" الذي "يقترّب من الصورة المتكاملة"، ويكون حصيلة جهد "مؤرخين جدد" عرب وإسرائيليين، معتبراً أن هناك مساحة واسعة لا تزال بحاجة إلى الكشف عنها من جانب الجيل الجديد من المؤرخين العرب، حيث لم يجر البحث بصورة مفصلة - كما يذكر - بشأن "مسؤولية" الزعامة العربية عن القرارات والأفعال التي كانت السبب "في مكابدة العرب العناء الذي كانوا في غنى عنه"، كما لم يكشف عن عدد من "الأعمال المكروهة" التي ارتكبت خلال الحروب في الجانب العربي، وضد يهود الدول العربية.

وإذ أقر ممثلو الاتجاه الثالث، ومنهم إدوارد سعيد وإبراهيم أبو لغد ووليد الخالدي وطريف الخالدي، بأهمية كشوفات "التأريخ الجديد" في إسرائيل، إلا أنهم رفضوا دعوة "التأريخ المؤتلف"، بصفتها دعوة نابغة من اعتبارات سياسية في الأساس، وأخذوا على "المؤرخين الجدد" الإسرائيليين عجزهم عن التحرر من أسر الأيديولوجيا الصهيونية، وعدم تمكنهم من الذهاب بعيداً في استخلاصاتهم للوصول إلى حد الإقرار الصريح بالمسؤولية السياسية والأخلاقية التي تتحملها دولة إسرائيل عن مأساة الشعب الفلسطيني. وهو ما أقرب به بكل وضوح أحد أشجع هؤلاء المؤرخين الإسرائيليين وأكثرهم اتساقاً مع نفسه، إعلان بابيه، الذي اعتبر، في تعليقه على كتاب ميرون بنفنيستي: "التاريخ المطوي للأرض المقدسة منذ سنة 1948" (منشورات جامعة كاليفورنيا، 2000)، أن نتاجات زملائه كانت غنية بالمعلومات المثيرة للاهتمام عن السلوك الإسرائيلي "الفظ" تجاه الفلسطينيين، لكنها "ظلت مغلفة بأيديولوجيا صهيونية منعتها من الإقرار بمسؤولية إسرائيل الأخلاقية." وفي هذا السياق، دعا صالح عبد

الجواد، في مقال له عن "المؤرخين الجدد" الإسرائيليين، الباحثين العرب إلى مراعاة التمايز القائم بين هؤلاء المؤرخين، وعدم وضعهم "في سلة واحدة"، وإلى النظر إلى أعمالهم "من خلال نظرة إجمالية وليس انتقائية".

ومع ذلك، يبقى السؤال مطروحاً: هل هناك حاجة عربية إلى كتابة تاريخ جديد للقضية الفلسطينية؟

الواقع، أن الرواية التاريخية العربية، ولا سيما فيما يتعلق بتحديد موقعي كل من الجزار والضحية في هذا الصراع المتواصل منذ أكثر من قرن من الزمن، تبقى سليمة في خطوطها العريضة، وهو ما زكاه بعض أبحاث "المؤرخين الجدد" الإسرائيليين أنفسهم. وكما يذكر طريف الخالدي، فقد "أجبرنا الإسرائيليين على إعادة كتابة هذه الفترة من التاريخ الفلسطيني الحديث (نشوء إسرائيل وتهجير الفلسطينيين)، وإن لم نجبرهم بعد على مواجهة النتائج الأخلاقية المترتبة على مثل هذا الاعتراف". وهكذا، فقد ثار "تاريخ المنهزمين"، مرة أخرى، من "تاريخ المنتصرين"، وتأكد من جديد استخلاص كان توصل إليه المؤرخ رينهار كوسليك، وفحواه "أن التاريخ يكتبه المنتصرون على المدى القصير، ويحافظون عليه على المدى المتوسط، لكنهم لن يخضعوه أبداً لسيطرتهم على المدى البعيد"؛ فعلى المدى البعيد "تتأتى المكتسبات التاريخية للمعرفة من المنهزمين، من دون أن يعني ذلك أن كل تاريخ يكتبه المنهزمون هو أكثر ثراء، لكن يبدو أن شرط المنهزم ينطوي على طاقة لا تنضب لمعاطمة المعرفة". غير أن ذلك كله لا يعني أننا، كباحثين عرب، لسنا بحاجة إلى نفخ روح جديدة في كتابتنا التاريخية عن القضية الفلسطينية، من خلال تطوير أساليبنا ومناهجنا، وتنويع مصادرها وإغنائها، وتوسيع دائرة اهتماماتنا. وفي هذا الصدد، سأتوقف عند ثلاثة توجهات:

أولاً: نتيجة ظروف الاقتلاع والتشرد التي أحاطت بالشعب الفلسطيني، بقيت الكتابة التاريخية العربية عن القضية الفلسطينية تعاني شحة المصادر الأولية، أو صعوبة الوصول إليها. ومع ذلك، لا يزال هناك محفوظات لم تستثمر بما فيه الكفاية، ويجب السعي من أجل الوصول إليها، مثل محفوظات الجيشين الأردني والمصري، ووثائق جامعة الدول العربية، و محفوظات منظمات دولية، كالصليب الأحمر الدولي في جنيف والأمم المتحدة في نيويورك. كما لا يزال هناك "أوراق خاصة"، ووثائق، محفوظة لدى بعض العائلات الفلسطينية، يجب العمل على اكتشافها واستثمارها. وعلى الرغم من النظرة إلى التاريخ الشفهي، المستند إلى الشهادات الشخصية، باعتباره مصدراً "ثانويًا" من مصادر الكتابة العلمية التاريخية، فإنه يمثل، في ظروفنا الخاصة، مصدراً لا غنى عنه، لم يستغل بعد كما يجب.

ثانياً: لم تكن الروح النقدية، وخلافاً لما يزعمه بعض الباحثين الإسرائيليين،

غائبة عن الكتابة التاريخية العربية عن قضية فلسطين، إذ تحلّت كتابات تاريخية عربية كثيرة، غير رسمية، بشجاعة تسليط الضوء على أوجه الخلل والتقصير في السياسات والممارسات العربية تجاه هذا الصراع، وهو ما حاولت أن أبيّنه فيما سبق. بيد أن مهمة تعميق النظرة النقدية إلى "الداخل" العربي والسعي، أكثر فأكثر، لتحرير كتابتنا من أسر العواطف، تظل مهمة مدرجة في جدول أعمال هذه الكتابة، التي يجب أن تجتهد في الإجابة عن سؤال كبير ما زال معلقاً، وهو: لماذا تغلبت إسرائيل وظلت متغلّبة، في حين بقينا نحن، على الرغم من صعود قيادات جديدة بعد نكبة 1948 ونكسة 1967 إلى مسرح الأحداث السياسي وتطور استراتيجيات وأساليب المواجهة، ننقل من هزيمة إلى أخرى؟ ولدى البحث عن جواب عن هذا السؤال، سيكون في وسع الباحثين العرب أن يجدوا في كتابات قسطنطين زريق عن معنى النكبة، وفي كتابات ياسين الحافظ عن المجتمعات المفوتة، نقاط استناد يستندون إليها. فقد ركّز الأول على الفارق في الأخذ بأسباب الحضارة الحديثة بين المجتمعين العربي والإسرائيلي، ورأى في التخلف مشكلة العرب الأولى، إذ لولاها "لما خضعنا أصلاً للاستعمار ولما تفتش الجهل فينا ولما نُكبنا في فلسطين"، في حين اعتبر الثاني أن إسرائيل قامت على أنقاض الفوات العربي، واستمرت وتغلّبت نتيجة ضعف المجتمعات العربية وشللها وهيمنة "التقليدية" على الأيديولوجيا العربية.

ثالثاً: ركّزت الكتابة التاريخية العربية، طوال الفترة الماضية، على "القضية" تركيزاً أدى إلى تغييب الشعب صاحب هذه القضية. وقد آن الأوان لإحداث تغيير في وجهة البحث بما يضع الشعب الفلسطيني، وفئاته وتجمعاته المتنوعة، في مركز اهتمام هذه الكتابة.

وتجدر الإشارة إلى أن خطوط هذه التوجهات الثلاثة أخذت ترتسم في السنوات الأخيرة، إذ صارت تبرز دراسات متسلحة بنظرة نقدية حادة إلى "الداخل" ومتجردة من العواطف، مثل دراسة يزيد صايغ عن "الكفاح المسلح والبحث عن الدولة: الحركة الوطنية الفلسطينية، 1949 - 1993" (صدر بالإنكليزية سنة 1997، ثم بالعربية عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية سنة 2002)، التي سلّطت الضوء على الأسباب الداخلية للإخفاقات المتعاقبة، السياسية والعسكرية، التي لحقت بالحركة الوطنية الفلسطينية، ودراسة بشير نافع عن علاقات مفتي فلسطين، الحاج محمد أمين الحسيني، بألمانيا النازية. كما أعار عدد من الباحثين اهتماماً خاصاً لكتابة رواية عملية تهجير الفلسطينيين وتدمير قراهم سنة 1948، وما قبع خلفها من أفكار ومشاريع صهيونية، كما فعل وليد الخالدي في الدراسة التي حررها عن "قرى فلسطين التي دمرتها إسرائيل سنة 1948 وأسماء شهدائها" (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1999)، ونور الدين

مصالحه في كتبه الثلاثة، التي استندت إلى المحفوظات الصهيونية، عن طرد الفلسطينيين وسياسة "الترانسفير" في الفكر والتخطيط الصهيونيين (والتي أصدرتها مؤسسة الدراسات الفلسطينية في سنوات 1992 و1997 و2001)، والياس صنبر في دراساته باللغة الفرنسية عن تهجير الفلسطينيين سنة 1948، وعن حق العودة.

وأخيراً، فقد أخذ يبرز اتجاه واضح للانتقال من الماكرو - تاريخ إلى الميكرو - تاريخ، من خلال السعي لاكتشاف المذابح التي تعرض لها الفلسطينيون وتدوين أحداثها بصورة تفصيلية، كما فعل وليد الخالدي في دراسته عن مذبحه "دير ياسين" (1999)، وبيان نويهض الحوت في دراستها عن مذبحه "صبرا وشاتيلا" (2003)، أو من خلال الكتابة عن تجارب تجمعات فلسطينية محددة، كما فعلت روز ماري صايغ في توثيقها، بالاستناد إلى الشهادات الشخصية، لتجربة مخيم شاتيلا في بيروت منذ تأسيسه حتى تدميره، في كتابها "التجربة الفلسطينية في لبنان" (1994)، وكما فعل حمد موعد في توثيقه لمخيم اليرموك، أكبر المخيمات الفلسطينية في سورية (2002)، أو من خلال الكتابة عن تاريخ مدينة أو منطقة بعينها، كما ظهر في السلسلة التي تصدرها مؤسسة الدراسات الفلسطينية عن تاريخ المدن والمناطق الفلسطينية، والتي صدر منها كتاب إسبير منير: "اللذ في عهدي الانتداب والاحتلال" (1997)، ومي إبراهيم صيقل: "حيفا العربية، 1918 - 1939" (1997)، وبشارة دوماني: "إعادة اكتشاف فلسطين: أهالي جبل نابلس، 1700 - 1900" (1999)، وزهير غنايم: "لواء عكا في عهد التنظيمات العثمانية، 1864 - 1918" (1999). كما تزايد الاهتمام في السنوات الأخيرة بإصدار وتحقيق كتب المذكرات، وهو اهتمام لم يقتصر على مذكرات العاملين في حقل السياسة وإنما طاول أيضاً رجال الفكر والأدب والفن، مثل مذكرات محمد أمين الحسيني وأكرم زعيتر وعجاج نويهض وبهجت أبو غربية وأنور نسيبة وعبد الحميد السائح، ومذكرات نجاتي صدقي ونقولا زيادة وجبرا إبراهيم جبرا وواصف جوهري والياس شوفاني. كما تزايد الاهتمام بالكتاب الذي يتحدث عن تجارب فردية تروي عودة الفلسطيني إلى فلسطين بعد طول منفى، وهو ما عالجه هشام شرابي وإدوارد سعيد وفواز تركي وفؤاد مغربي وغيرهم، أو تحكي تجربة الفلسطيني في المنفى، وهو ما فعلته عادة الكرمي.

وهكذا، تنفتح أمام الكتابة التاريخية العربية عن القضية الفلسطينية آفاق جديدة، ويبرز شيئاً فشيئاً تأريخ جديد لا يفرط بالمكتسبات المعرفية التي تحققت إلى الآن، ولا "يساوم" عليها، وإنما يسعى لتعميقها وإثرائها. ■

المراجع

- استفدت في إعداد هذا النص من بعض المواقع على شبكة الإنترنت، واستندت - بالإضافة إلى ما ذكر في المتن - إلى المصادر والمراجع التالية:
- أبو غزالة، عدنان. "المؤرخون الفلسطينيون العرب خلال فترة الانتداب البريطاني". "شؤون فلسطينية"، العدد 2، أيار/مايو 1971، ص 113 - 122.
 - أديب، أودي. "السياسة والهوية: تحليل نقدي للتأريخ والتفكير السياسي الإسرائيلي". "السياسة الفلسطينية"، العدد 17، شتاء 1998، ص 6 - 29.
 - الحروب، خالد. "المؤرخون الجدد الفلسطينيون والإسرائيليون: وجهة نظر". "مجلة الدراسات الفلسطينية"، العدد 48، خريف 2001، ص 49 - 62.
 - خضر، حسن (ترجمة وتقديم). "قصر الأواني المهمشة: دراسات في نقد الصهيونية". رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2001.
 - خليفة، أحمد (إعداد وترجمة). "الصهيونية، وما بعد الصهيونية، ومعاداة الصهيونية، في الجدل الإسرائيلي الأكاديمي والسياسي". "مجلة الدراسات الفلسطينية"، العدد 33، شتاء 1998، ص 91 - 128.
 - الزين، جهاد. "مؤرخون عرب جدد؟"، "النهار" (بيروت)، 2000/2/17.
 - شافير، غرشون. "علم الاجتماع النقدي وتصفية الواقع الاستعماري الإسرائيلي". "مجلة الدراسات الفلسطينية"، العدد 29، شتاء 1997، ص 130 - 146.
 - شمير، شمعون. "ملاحظات حول النقاش العربي في شأن المؤرخين الإسرائيليين الجدد". "الحياة" (لندن)، 2000/1/12.
 - صالحية، محمد عيسى. "التاريخ والمؤرخون في فلسطين". "الموسوعة الفلسطينية"، القسم الثاني، الدراسات الخاصة، المجلد الثالث، (1990)، ص 315 - 360 (ويتضمن قسماً بقلم نقولا زيادة بعنوان: "الكتابة التاريخية في فلسطين من حوالي عام 1850 إلى حوالي عام 1985"، ص 343 - 351).
 - عبد الجواد، صالح. "المؤرخون الجدد) خطوة استكمالية للمشروع الصهيوني أم خطوة أولى باتجاه تسوية الصراع". "السياسة الفلسطينية"، العدد 25، شتاء 2000، ص 89 - 97.
 - غنایم، محمد حمزة. "حوار: باروخ كيمرلنغ: لعله التابو الأخير". "الكرمل"، العدد 59، ربيع 1999، ص 100 - 122.
 - قاسمية، خيرية. "تأريخ حركة النضال الفلسطيني خلال فترة الانتداب". "شؤون فلسطينية"، العددان 41 - 42، كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير 1975، ص 468 - 483.
 - "المذكرات والسير الذاتية الفلسطينية". "الموسوعة الفلسطينية"، القسم الثاني، الدراسات الخاصة، المجلد الثالث (1990)، ص 749 - 902.
 - ليفنه، نيري. "صعود وسقوط ما بعد الصهيونية". "مجلة الدراسات الفلسطينية"، العدد 49، شتاء 2002، ص 52 - 63.
 - مقصود، كلوفيس. "دور المؤرخين الجدد في حماية المشروع الصهيوني". "الحياة" (لندن)، 1999/8/29.
 - نصار، عصام. "خمسون عاماً على النكبة: إعادة التفكير في كتابة تاريخ الحدث". "السياسة الفلسطينية"، العدد 18، ربيع 1998، ص 41 - 44.
- Avran, Isabelle. "La logique des massacres de 1948". *Pour la Palestine*, no. 27 (79), mai-juin 2000, pp. 10-15.
 - Koseliek, Reinhart. *L'expérience de l'histoire*. Paris: Gallimard-le Seuil, 1997.
 - Vidal, Dominique & Joseph Algazy. *Le péché original d'Israël: L'expulsion des palestiniens revisitée par "les nouveaux historiens" israéliens*. Paris: Les Éditions de l'Atelier/Les Éditions Ouvrières, 1998.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>